

الأنواع المختلفة للهجرة وأسبابها الرئيسية

Different Types of Migration and their Main Underlying Reasons

المستخلص

تستمر الهجرة في تشكيل دول المنطقة العربية، نظرًا لتأثيرها على اقتصاداتها ونسيجها الاجتماعي وأمنها ومسارات تنميتها. وسواء كانت الهجرة ناتجة عن ضرورة أم هادفة لاغتنام فرص، أو كونها طوعية أم قسرية، أو داخلية أم عابرة للحدود، فإنها تعد ظاهرة متعددة الأوجه تتطلب فهمًا دقيقًا وإجراءات منسقة فيما يتعلق بالسياسات. وبالتالي تصنف ورقة تحليل السياسات هذه الأنواع الرئيسية للهجرة التي تحدث داخل الدول وعبر حدودها، ويحدد الدوافع الأساسية الكامنة وراء كل منها. وبهذا، تسهم هذه الورقة في تقديم الدعم للجهات الفاعلة الإقليمية وصناع السياسات من أجل إعداد استراتيجيات هجرة مستندة إلى الأدلة تكون إنسانية وفعالة في الوقت نفسه.

Abstract

Migration continues to shape the Arab region, influencing its economies, social fabric, security, and development trajectories. Whether driven by necessity or opportunity, voluntary or forced, internal or cross-border, migration is a multifaceted phenomenon that requires nuanced understanding and coordinated policy action. This policy brief classifies the major types of migration occurring in and across states and profiles the underlying drivers behind each. By doing so, it supports regional actors and policymakers in designing evidence-based migration strategies that are both humane and effective.

المخرجات الرئيسية

- تشهد المنطقة العربية أنماطًا متنوعة من الهجرة تتشكل بفعل عوامل اقتصادية وسياسية وبيئية. وتنتشر هجرة العمالة بشكل خاص في دول الخليج، بينما تستمر النزاعات في إجبار الأشخاص على النزوح القسري. كما تظل الهجرة غير النظامية قائمة بسبب محدودية الخيارات القانونية، بينما تزداد حركة التنقل المرتبطة بالمناخ لكنها لا يتم التعامل معها بالشكل المطلوب.
- تشمل الدوافع الرئيسية للهجرة: التفاوتات الاقتصادية، وعدم الاستقرار، والإجهاد البيئي، والضغط الديموغرافية. تؤدي هذه العوامل المترابطة معًا إلى تدفقات هجرة معقدة تشكل ضغوطًا على الخدمات الحضرية وأسواق العمل والأطر الأمنية عبر المنطقة.
- تتطلب الاستجابات الفعالة لتيارات الهجرة وأنماطها تحسين أنظمة البيانات، وتوسيع المسارات القانونية، والاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية من خلال إيجاد فرص العمل والتكيف مع تغير المناخ. وبظل التعاون الإقليمي ضروريًا لتحقيق التوازن بين التصدي للمخاوف الأمنية وحماية حقوق الإنسان.

مقدمة

تتعدد أنواع الهجرة في العالم العربي نتيجة لتنوع المنطقة نفسها، حيث تشمل هجرة العمالة، النزوح القسري، والترحال الموسمي، وتنقل أصحاب المهارات العالية. تضم جامعة الدول العربية دول منشأ وممر ومقصد، تواجه كل منها ديناميات معقدة لحركة السكان.

يعد فهم أنواع الهجرة والأسباب الكامنة خلفها أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق حوكمة فعالة للهجرة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الأمن الوطني. وفي ظل تزايد الضغوط الناتجة عن التحديات الاقتصادية، والنزاعات وتغير المناخ، والتحولات الديموغرافية، باتت الحاجة ملحة لتصنيف واضح لأنواع الهجرة لصياغة استجابات منسقة مرتكزة إلى سياسات.

1. أنواع الهجرة في المنطقة العربية

يمكن تصنيف الهجرة في المنطقة العربية إلى الأنواع الرئيسية التالية، مع العلم بأن التداخل بين هذه الأنواع أمر شائع:

أ. هجرة العمالة

تعد هجرة العمالة الشكل الأكثر انتشارًا لحركة الهجرة في المنطقة، خاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وداخلها. ومن بين هذه العمالة:

- العمال المؤقتين قليلي المهارات في قطاعات البناء، والأعمال المنزلية، والزراعة، والخدمات.
- المهنيين المهرة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والهندسة.

السمات الرئيسية: يعملون غالبًا بعقود مؤقتة محددة المدة، تشكل تحويلاتهم مصدر دخل مهم لدول المنشأ مثل مصر، الأردن، اليمن والسودان.

ب. الهجرة القسرية (اللاجئون والنازحون داخليًا)

ينتج عن النزاعات والاضطهاد تدفقات كبيرة من اللاجئين والنازحين داخليًا:

- الدول المضيفة الرئيسية: من بينها لبنان، الأردن، مصر والسودان
- دول المنشأ الأساسية: سوريا، فلسطين، اليمن والسودان

السمات الرئيسية: غير طوعية، طويلة الأمد، ذات تداعيات كبيرة على المساعدات الإنسانية، والحماية القانونية، والإدماج.

ج. الهجرة غير النظامية

تشمل الهجرة دون حمل الوثائق اللازمة، والتهريب، والاتجار بالبشر عبر الحدود، وغالبًا ما يكون سببها الفقر، وعدم وجود المسارات القانونية، والنزاعات.

غالبًا ما يتعرض الضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، أو للاحتجاز، أو للترحيل.

السمات الرئيسية: رحلات الهجرة تحوطها مخاطر شديدة، الحماية القانونية المحدودة، الاستغلال غالبًا من جانب شبكات التهريب.

د. الهجرة الناجمة عن تغير المناخ والظروف البيئية

على الرغم من قلة الأبحاث في هذا المجال، فإن الضغوط المناخية، خصوصًا التصحر وندرة المياه وارتفاع مستوى سطح البحر، تساهم بشكل متزايد في النزوح الداخلي وعبر الحدود:

المناطق المعرضة للخطر: دلتا النيل (مصر)، المناطق الساحلية والقاحلة (السودان، اليمن، العراق).

السمات الرئيسية: غالبًا ما تكون داخلية، وبطيئة الحدوث، وتتفاقم بسبب الفقر وضعف البنية التحتية.

هـ. الهجرة الداخلية

أدت اتجاهات التحضر والتفاوتات الاقتصادية إلى حدوث هجرة داخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

السمات الرئيسية: دافعها البحث عن عمل، التعليم أو لم شمل الأسر؛ تسبب ضغوطًا على الإسكان والخدمات والبنية التحتية في المدن المستقبلية لها.

و. هجرة ذوي المهارة والهجرة الأكاديمية

يشمل هذا النوع من الهجرة الطلاب، والباحثين، والمهنيين الذين يسعون لفرص في الخارج.

الوجهات تشمل أوروبا، وأمريكا الشمالية ودول الخليج للقطاعات عالية التقنية.

السمات الرئيسية: بوجه عام طوعية وقانونية.

2. الدوافع الرئيسية للهجرة في المنطقة العربية

تتخذ قرارات الهجرة طابعاً معقداً متعدد الأسباب، إلا أن لها عوامل مهيمنة عبر المنطقة تشمل:

أ. التفاوتات الاقتصادية

يظل عدم وجود فرص عمل والتفاوت في الدخل من بين أقوى الدوافع للهجرة، لا سيما بالنسبة للشباب.

حيث غالبًا ما ينظر إلى هجرة الأيدي العاملة على أنها الخيار الوحيد لتحسين الوضع المعيشي.



ب. النزاعات وعدم الاستقرار السياسي

أدت النزاعات المسلحة في سوريا وليبيا واليمن والسودان وفلسطين إلى التسبب في نزوح هائل داخليًا وعبر الحدود. فالأوضاع في الدول الهشة وغياب الأمن يؤديان إلى الحد من قدرة مواطنيها على العودة الآمنة إليها.

ج. الإجهاد البيئي وتغير المناخ

تؤدي ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي وتزايد فرص حدوث أنماط طقس غير متوقعة إلى تفاقم الفقر والنزوح، خاصة بين المزارعين والرعاة.

د. وجود فجوات في الحوكمة وأداء المؤسسات

تجبر محدودية الحصول على الخدمات، وسوء التخطيط الحضري، والفساد، وغياب سيادة القانون الأشخاص على ترك المناطق التي لا يحصلون فيها على حقوقهم ولا تُلبى فيها احتياجاتهم.

هـ. الضغوط الديموغرافية

غالبًا ما يسعى فئة الشباب من السكان الذين لا تتوفر لهم فرص محلية كافية إلى التمتع بآفاق أفضل في الخارج. فبعض الدول تواجه زيادة في عدد السكان، في حين تعاني دول أخرى من نقص العمالة لديها وارتفاع نسبة كبار السن بين سكانها، مما يجذب المهاجرين إليها.

و. التعليم والفرص

يظل السعي للحصول على تعليم ذي جودة عالية ومستقبل مهني أفضل أحد العوامل الدافعة نحو الهجرة، خصوصًا بالنسبة للطبقة المتوسطة والطلاب.

3. التداعيات والتحديات الإقليمية

تجلب الهجرة منافع، لكنها تولّد أيضًا تحديات بالنسبة لدول المصدر ودول المرور والدول المستقبلة على النحو

التالي:

- مخاوف أمنية مرتبطة بمراقبة الحدود، وتدفقات المهاجرين غير النظامية، وشبكات الاتجار.
- الضغط على الخدمات الحضرية والسكن في المدن التي تستقبل مهاجرين نازحين من الداخل ولاجئين.
- اختلال في سوق العمل نظرًا للاعتماد المبالغ فيه على العمالة الأجنبية أو نقص العمالة من المواطنين.
- مخاوف متعلقة بحقوق الإنسان، خصوصًا فيما يتعلق بالاحتجاز والاستغلال والحصول على الخدمات الأساسية.
- فرص للتنمية من خلال تحويلات المغتربين واستثمار طاقاتهم، ونقل المعرفة.

4. توصيات متعلقة بالسياسات

توصيات متعلقة بالسياسات لإدارة الهجرة في المنطقة العربية

في ظل تنوع منطقة الدول الأعضاء في الجامعة العربية، يعد اتباع سياسات هجرة منسقة وقائمة على الأدلة أمراً لا غنى عنه. فيما يلي خطوات موصى بها للحكومات والهيئات الإقليمية:

أ. وضع تصورات شاملة للهجرة

- إنشاء نظم لجمع البيانات من أجل بيان خرائط لتدفقات الهجرة ودوافعها.
- إشراك السلطات المحلية والمؤسسات الأكاديمية في إجراء تقييمات دورية للهجرة.

ب. تعزيز المسارات القانونية والأمنة للهجرة

- التوسع في قنوات الهجرة النظامية للعمال.
- تسهيل تنقل الأكاديميين والمهنيين عبر اتفاقيات ثنائية.

ج. معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والقسرية

- الاستثمار في التنمية الريفية والتكيف المناخي ومنع النزاعات.
- دعم قدرة المجتمعات على الصمود وإيجاد فرص عمل في مناطق المنشأ.

د. ضمان اتباع نهج قائمة على حماية الحقوق في حوكمة الهجرة

- تحسين أوضاع العمال المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً.
- موازنة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين واللاجئين.

هـ. تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات

- تفعيل أطر العمل الحالية الخاصة بجامعة الدول العربية من أجل موازنة السياسات.
- تبادل أفضل الممارسات وإنشاء نظم إنذار مبكر لمواجهة النزوح الناجم عن الأزمات.



خاتمة

تعد الهجرة جزءاً لا يتجزأ من ماضي المنطقة العربية وحاضرها ومستقبلها. ومن ثم فإن فهم تنوع أنواع الهجرة وأسبابها الكامنة لهو أمر لا غنى لتصميم سياسات فعالة وإنسانية ومتطلعة للمستقبل. سواء كان الهدف هو مواجهة أزمات النزوح أم إدارة تدفقات العمالة، فإنه يجب على الدول العربية العمل معاً استناداً إلى البيانات ووفقاً للمبادئ القائمة على حماية الحقوق. إن الاستثمار في الأفراد - أينما كانوا - لهو أمر يمكن للمنطقة من خلاله تحويل الهجرة إلى دافع نحو تحقيق الازدهار المشترك والاستقرار.

المراجع

African Union (2022). Framework for Regional Cooperation on Migration.

IOM (2023). Region on the Move.

International Organization for Migration (IOM). "Glossary on Migration." International Organization for Migration, 2019.

UNHCR (2024). Global Trends: Forced Displacement in the Arab States.

Received 11 Sep. 2025; Accepted 14 Sep. 2025; Available online 20 Oct. 2025

Arab Center for Technical Cooperation on Migration and Border Management

*Naif Arab University for Security Sciences
Riyadh, Saudi Arabia*

المركز العربي للتعاون الفني في إدارة الهجرة والحدود

*جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض، المملكة العربية السعودية*

Keywords

security studies, border management, forced migration, irregular migration

الكلمات المفتاحية

الدراسات الأمنية، إدارة الحدود، الهجرة القسرية، الهجرة غير النظامية



Production and hosting by NAUSS



Email: MBC@nauss.edu.sa
doi: [10.26735/YUNA8472](https://doi.org/10.26735/YUNA8472)



